النهار
السبت ١٦ كانون الأول ٢٠٠٠

"عدنا الى الحرية والى منازلنا... ولم نعد نعرف أولادنا"

اطلاق ١١ من العائدين من سوريا بينهم فلسطيني لمرور الزمن على التهم وعدم كفاية الدليل

خمسة من الذين اطلقوا امام مخفر قصر العدل.

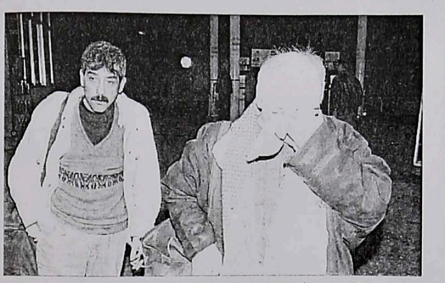

عبدالرحمن عكاشة يبكي لدى مغادرته والى جانبه احد المفرج عنهم.

"ابلغونا ان نحضر انفسنا لأننا سنغادر النظارة في قصر العدل من دون ان يحددوا ساعة الصفر. ففرحنا كثيرا ورحنا ننتظر الى ان حضر العنصر في المخفر وفتح الباب لنا".

هكذا قال علي ابو دهن وهو يحمل حقيبتين لدى مغادرته النظارة، واضاف "اعتقد انني لن اعرف بناتي الثلاث. وان بكيت الآن فصدقوا دمعتي. الدمعة التي انحبست في سوريا وافرج عنها الآن. مضت ١٣ عاما على سجني. انا من حاصبيا ومنزلي في الدكوانة. كنت في سجن تدمر حيث احترقنا من كثرة الضرب. وقضى حكمي بالسجن المؤبد الى ان صدر عفو عنا. أنا مسرور جدا لأنني سأدخل الى منزل فيه بناتي اللواتي لا اميّز الواحدة عن الاخرى منهن لأن الزيارات في السجن منعت عني منذ عام ١٩٩٣. نشكر البطريرك صفير ورئيس الجمهورية اميل لحود ورئيس مجلس النواب نبيه بري ووليد بك جنبلاط الذي تكلم باسمنا في البرلمان للمرة الاولى وذكّر بوجود سجناء في سوريا".

وقال مفرج عنه: "انا من بيروت، مضت ١٤ عاما على سجني. كنت في تدمر ثم نقلت الى صيدنايا. اقول الحمد لله انني اطلقت بعد كل هذه السنين. لا ادري ان علم اهلي بأنني سأطلق من النظارة الآن (امس). كنت اقيم في برج ابي حيدر وساتوجه الى منزلي هناك".

وهل كان ثمة لبنانيون معك في السجون؟ اجاب: "لا ادري. لم يكن مفي احد في سجن صيدنايا".

ابرهيم خرشي: "انا من القباسية في صور. اعتقلت في تموز ١٩٨٦ بتهمة التعامل. امضيت خمسة اعوام وثمانية اشهر في سجن المزة، وعام ١٩٩٢ احلت على سجن تدمر ومنه على سجن صيدنايا عام ١٩٩٧ الى ان افرج عنا".

وعن معاملتهم خلال سجنهم قال: "كانت جيدة في صيدنايا. اما في تدمر فكانت سيئة جدا. قضى الحكم بسجني ٢١ عاما وشملت بالعفو واطلقت. اشعر بأنني ولدت من جديد".

وردا على سؤال قال: "ان جميع اللبنانيين الذين احضروا من سوريا كانوا معنا في سجن صيدنايا".

وعن زيارات اهله له قال: "بعد ١١ عاما على توقيفي زارني اهلي عام ١٩٩٧. ثم منعت الزيارات عنا قبل ان يتم الافراج عن دفعة من اللبنانيين في عهد الرئيس الياس الهراوي. مضت ثلاثة اعوام لم ار فيها احدا".

جوزف عزيز مليط: "اوقفت في ١٩٩٣/١١/١١ بتهمة التعامل مع القوات اللبنانية". انا من حوش حالا – الرباق. بقيت ١٦٠٠ يوم في

مخفر قصر العدل

الطبيب جوزف عزيز مليط مغادراً مدخل قصر العدل. (محمود الطويل)

الانفراد ثم نقلت الى سجن المزة فالى سجن صيدنايا. انا طبيب صحة عامة. كنت اعالج من يحتاج الي في السجن. وكنا جميع اللبنانيين في السجن نتعاون ونتساعد وقد انقطعت الزيارات عنا".

وعن عددهم في السجن قال: "كنا ٤٢ لبنانيا في سجن صيدنايا. وحضر لبنانيون من سجن تدمر لا نعرفهم. ولا ندري ان كان هناك لبنانيون او لا. دعوني الآن اخرج من هنا".

عبد الرحمن عكاشة: "سجنت بتهمة التعامل مع اسرائيل، ومضت ١٥ عاما على توقيفي".

وماذا ستفعل الآن؟ اجاب: "بعد ١٥ عاما من حياتي ماذا افعل؟ دعوني في حالي ان سمحتم".

وذكر اخر: "سجنت اربعة اعوام وثلاثة اشهر بتهمة كتم معلومات، وصدر حكم في حقي بسجني ٢٠ عاما. انا سعيد لأنني خرجت الى الحرية ولأنني ساري أهلي الذين لم اشاهدهم كل فترة سجني. ولا ادري اذا كانوا قد علموا انني سأطلق اليوم".

وسئل هل تعتقد ان ثمة لبنانيين موجودين في السجن في سوريا؟ اجاب: "معلوماتي انه لم يعد من لبنانيين في سجن صيدنايا".

حملوا امتعتهم وهضوا في سيارات اجرة الى قرائم بوجوه شاحبة. احدهم انتظر حضور اقربائه لينقلوه معهم، وفوجئ بالجهاز الخليوي عندما طلب منه احد الصحافيين مخاطبة اهله بواسطته ليعرفوا مكانه. حدّق الى الجهاز جيداً ثم اخذ يتكلم ويسأل من معه على الخط عن الوقت الذي سيستغرقه وصولهم".

وكان النائب العام التمييزي عدنان عضوم اعلن ترك ١١ موقوفاً لعلة مرور الزمن، وهم محمد سعيد سيف الدين وابرهيم خليل الحرشي وعلي علي ابو دهن وعبد الرحمن محمود عكاشة وفادي شاهين سعيد وفؤاد سالم ابو غادر وسليم حسين عواضه وجوزف عزيز مليط. كذلك، اطلق محمد نزار خالد الحلاق والفلسطيني عبدالله كامل زيد لعدم جواز ملاحقتهما مرة ثانية بالجرم ذاته. وذكر ان الاخير كان ينتمي الى "حزب التحرير" في حمص. اما الذين افرج عنهم لعلة مرور الزمن فقد اتهموا على حدة بقضايا تتجسس لمصلحة اسرائيل والقيام بأعمال تفجير في لبنان وقتل جنود سوريين وتزوير مستندات وسوى ذلك.

وقرر النائب العام التمييزي احالة الموقوفين حسن محمد مهدي ووهيب عكاوي على النيابة العامة الاستئنافية في الشمال. وذكر انهما ينتميان الى حركة اصولية. كذلك احال على القضاء العسكري كلاً من الموقوفين حكمت قاسم بيضون والياس لطف الله طانيوس والمعاون الاول الدركي رضوان شكيب ابرهيم وجوزف جرجس ابي نجم وفاروق مجيد جمال ومروان فهيم عز الدين ورجا سلمان قبلان وامال امين الخضري لملاحقتهم في قضايا متفرقة بينها التعامل مع اسرائيل و"جيش لبنان الجنوبي".

وبذلك، تكون التحقيقات الاولية شملت ٢١ موقوفاً من ٥٦ سلمتهم سوريا بينهم ثمانية موقوفين فلسطينيين. وينتظر ان يتسلم القضاء اليوم ملفات ثمانية من هؤلاء ليتمها.

وقد اصدر عضوم قرارات على حدة تتعلق بالذين اطلقوا، بينها قرار بملف سعيد عادل الجردي الذي انتهى الى حفظ قضيته لعدم كفاية الدليل على وجود الجرم الجزائي واطلاقه.

وجاء في القرار:

"بعد الاطلاع على اوراق الملف خاصة اللبناني سعيد عادل الجردي والدته منيرة مواليد ١٩٢٠/ سجل نفوس الشويفات/٤٣٥، المسلّم للسلطات اللبنانية من السلطات السورية في تاريخ ٢٠٠٠/١٢/١١،

حيث تبين انه صدر بحق المدعو سعيد عادل الجردي حكم نهائي عن القضاء السوري في تاريخ ١٩٩٧/١٠/٧ قضى بانزال عقوبة الحبس مع الاشغال الشاقة مدة عشرين سنة بحقه لارتكابه جناية التدخل باحداث الفتنة بين الطوائف في لبنان وسوريا عام ١٩٩٥،

بناء عليه،

حيث ان الجرم المرتكب موضوع الحكم المذكور قد اقترف في الارض اللبنانية،

وحيث ان الجرائم التي حوكم المحكوم عليه سعيد عادل الجردي بموجبها تشكل في حال ثبوتها الجرائم المنصوص عليها في المواد ٣٣٥ عقوبات معطوفة على المادة ٢١٩ منه والمادة ٧٢ اسلحة،

وحيث انه رغم ان الموقوف قد حوكم نهائياً في سوريا ونفّذ قسماً من العقوبة المحكوم بها، فإنه يقتضي استناداً لاحكام المادتين ٢٧ و٤٨ من قانون العقوبات ملاحقته من قبل القضاء اللبناني بالجرم الذي حوكم به من القضاء السوري المختص لكونه قد اقترف في الارض اللبنانية وذلك وفقاً للشروط المنصوص عليها في المادة ٢٨ المذكورة، وحيث ان مراجعة التحقيقات التي اجرتها السلطات القضائية السورية واوراق الملف ومضمون التحقيق الذي أجراه المحققون العسكريون في مديرية المخابرات، خصوصا مضمون اقوال المدعو سعيد الجردي، لم يتوافر الدليل الكافي والمقنع على ان الشخص المذكور قد اشترك او تدخل او ساهم في تسهيل اعمال العصابة المسلحة التي تم تاليفها بقصد ارتكاب الجنايات على الناس.

لذلك، نقرر حفظ القضية لعدم كفاية الدليل على وجود الجرم الجزائي واطلاق المدعو سعيد عادل الجردي بعدما تم التثبت من عدم وجود ملاحقات بحقه على الاراضي اللبنانية بحسب النشرة".

وخلص قرار آخر الى اسقاط الملاحقة عن علي علي ابو دهن لسقوط دعوى الحق العام عن الافعال التي ارتكبها بمرور الزمن. وجاء فيه:

"بعد الاطلاع على اوراق الملف خاصة اللبناني علي علي ابو دهن والدته سمية مواليد ١٩٥٠ حاصبيا، المسلم للسلطات اللبنانية من السلطات السورية في تاريخ ٢٠٠٠/١٢/١١،

حيث تبين انه صدر بحق المدعو علي علي ابو دهن حكم نهائي عن القضاء السوري في تاريخ ١٩٩١/١٠/٢٦ قضى بانزال عقوبة الحبس المؤبد بحقه لاقدامه على التعامل مع المخابرات الاسرائيلية وتقديم معلومات لها عن القوات السورية الموجودة في لبنان وفي سوريا وذلك خلال الفترة الممتدة من سنة ١٩٨٥ حتى تاريخ توقيفه في سنة ١٩٨٧/١٢/٢٨،

بناء عليه،

حيث ان الجرم المرتكب موضوع الحكم المذكور قد اقترف في الارض اللبنانية،

وحيث ان الافعال التي ارتكبها المحكوم تشكل الجرم المنصوص عليه في المادتين ٢٧٥ و٢٨٣ من قانون العقوبات.

وحيث انه رغم ان الموقوف قد حوكم نهائيا في سوريا ونفذ قسم من العقوبة المحكوم بها، فانه يقتضي استنادا لأحكام المادتين ٢٧ و٤٨ من قانون العقوبات ملاحقة الموقوف علي علي ابو دهن من القضاء اللبناني المختص بالجرم الذي حوكم به من القضاء السوري المختص لكونه قد اقترف في الارض اللبنانية وذلك وفقا للشروط المنصوص عليها في المادة ٢٨ المذكورة،

وحيث انه ثابت في اوراق الملف ان الافعال الجرمية موضوع الحكم المشار اليه اعلاه ارتكبت في الفترة الممتدة من عام ١٩٨٥ حتى تاريخ ١٩٨٧/١٢/٢٨،

وحيث انه لم يتبين من اوراق الملف قيام اي اجراءات او تعقبات في لبنان بحق الموقوف بشأن هذه الجريمة خلال مدة العشر سنوات المنقضية منذ تاريخ وقوعها، فتكون دعوى الحق العام بحق الموقوف علي علي ابو دهن قد سقطت بمرور الزمن سندا الى أحكام المادة ٤٣٨ اصول محاكمات جزائية.

لذلك، نقرر اسقاط الملاحقة عن علي علي ابو دهن المبينة كامل هويته سابقا لسقوط دعوى الحق العام عن الافعال المرتكبة منه والمبينة اعلاه بمرور الزمن، واطلاقه بعدما تم التثبت من عدم وجود ملاحقات اخرى بحقه حسب النشرة وابلاغ ذلك لمن يلزم".

ك. س.